

للخدر لان ذلك حجة بالاجماع. وبعد عن نهضة كالف
بالكذب في عيونه الا ان كان مع المشاهير في تزج
بها على من ذكر ولا يزج بزيادة بنهور واحد مما
ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على اربع نسوة
لكمال الحجية في الطرفين ولا بينة مورخة على بينة
مطلقة وزجج بتاريخ تسابق والعين بيد ما اويد
غيرهما الا بحد واحد ورجحت بينة ذي الاكثر لان
الاخري لا تقارنها فيه ولصاحب التاريخ السابق
اجرة وزيادة حارثة من يوم ملكه بالشركا
لانها عاملكه وببنتي من الاجرة ما لو كانت
العين بيد الباهق قبل الفينض فلا اجرة عليه
للمشتركي على الاصح **ون حلف على فعل نفسه**
ابنا تا كان او فنيا ولو بظن موكد كان **يعتقد فيه**
اكاله حظه او حظه مورثة علم حلف على البيت
بالمشقات وهو القطع والجزم ما حوز من قولهم بيت
اكل اذا قطعته فقوله **والقطع** عطف تفسير لانه
يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول في البيع
والشرا في الاثبات والله لعند بصت بكذا او لم يثبت
بكذا وفي النبي والله ما بعت بكذا ولا اشتريت بكذا
ومن حلف على فعل غيره ففيه تفصيل **فان كان** فعله
اثباتا حلف صح على بيت والقطع لسهولة الاطلاق

عليه

عليه **وان كان فعله نفيًا** مطلقا **حلف ح على نفي**
العلم اي ان لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل
كذا لان النفي المطلق ليسمى الوقوف عليه ولا يتغير
فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما قال القاضي
ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك اما النبي المحضور
فكلا الاثبات في امكان الاحاطة به كما في احذر الدعاوي
من الروضة فيحلف على البيت **نفيًا** ظاهر
كلام المص حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد
تكون اليمين على تخفيف موجود الا في فعل ينسب
اليه ولا في غيره مثل ان يقول لزوجته ان كان
هذا الطائر عزا فان انت طالفت فطار ولم يعلم فارعت
انه عراب فانكر فقد قال الامام انه يحلف على البيت
قال المشيخان تبعا للحنابلة وغيره والصواب
ان يقال كل يمين حرمي على البيت الا على نفي فصل
الغير ولو ادعي دينا لمورثة فقال المدعي عليه ابرأ
مورثك منه وانت تعلم ذلك حلف المدعي على نفي
العلم بالهراة ما ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره
ولو قال جنى عبدك على ما يوجب كذا وانكر الاصح
حلف السيد على البت لان عبده ماله وفعله فعله
ولذلك سمى المدعي عليه ولو قال جنى همتك
على زرعي مثلا فتعديك ضمنا فانكر ما كرها حلف